أثر تبني "النظام المحاسبي المالي" في القوائم المالية: دراسة مقارنة في بعض الوحدات الاقتصادية بمدينة سكيكدة

تاريخ الإرسال 2018/3/26
تاريخ القبول 2018/7/31

د. كيموش بلال[1]

الملخص

هدفت الدراسة إلى استكشاف التغيرات التي مست القوائم المالية للشركات الجزائرية بعد التحول إلى "النظام المحاسبي المالي"، إذ شملت 5 وحدات اقتصادية، عاملة بالمنطقة الصناعية لمدينة سكيكدة، خلال الفترة بين 2007 و2011، والتي تم تقسيمها إلى فترة "المخطط المحاسبي الوطني" (2007 – 2009)، وفترة "النظام المحاسبي المالي" (2009 – 2011)، علما أن 2009 هي سنة التحول. أشار الإحصاء الوصفي إلى وجود بعض الاختلافات بين "النظام المحاسبي المالي" و"المخطط المحاسبي الوطني"، فيما يخص بنود المركز المالي والدخل والنسب المالية الأساسية، لكن الاختبارات الإحصائية أثبتت أن تلك الاختلافات غير معنوية إحصائيا، ومن ثمَّ خلصت الدراسة إلى أن تبني "النظام المحاسبي المالي" من طرف الشركات

([1]) قسم العلوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير؛ جامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة (الجزائر)، kimouchebilal@ymail.com.

كيموش بلال: حامل لشهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية منذ ماي 2016 من جامعة سطيف01 (الجزائر)، وأستاذ محاضر منذ مارس 2012 بقسم العلوم المالية والمحاسبة، جامعة سكيكدة (الجزائر)؛ يتولى إدارة قسم الجذع المشترك بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بالجامعة نفسها منذ مارس 2014؛ وتندرج ضمن اهتماماته البحثية: المحاسبة المالية، والمحاسبة الإدارية، ومالية المؤسسة، والأسواق المالية، والتدقيق.

الجزائرية لم ينتج عنه تغيرات جوهرية في مكونات القوائم المالية للوحدات الاقتصادية المدروسة. تجدر الإشارة إلى محدودية هذه النتائج في ظل صغر حجم العينة، ووجود تذبذب في تطبيق متطلبات "النظام المحاسبي المالي" من طرف الشركات الجزائرية، مما يتطلب من الدراسات المستقبلية زيادة حجم العينة، والتركيز على مدى التزام الشركات بتطبيق "النظام المحاسبي المالي".

الكلمات المفتاحية: التحول المحاسبي، النظام المحاسبي المالي، المخطط المحاسبي الوطني، المركز المالي، الأداء المالي، النسب المالية

The Impact of "*Financial Accounting System*" on Financial Statements: A Comparative Study in Some Entities of Skikda

Abstract:

This study aims to explore the effects of *"Financial Accounting System"* (SCF) on financial statements of Algerian companies. The study included 5 economic entities that are located in industrial zone of Skikda, during the period of 2007 to 2011. The period has divided into *"National Accounting Plan"* (PCN) period (2007 - 2009), and SCF period (2009 - 2011), where 2009 was the period of transition. The results indicated some differences between SCF and PCN concerning financial position, performance and ratios of economic entities. However, these differences are not statistically significant, and hence the adoption of SCF by Algerian companies does not affect the content of financial statements of the studied entities. Finally, we must indicate the limitations of results relating to the sample size and to the partial application of SCF by Algerian companies, which requires giving more attention to those factors in future studies.

Keywords: Accounting transition, *Financial Accounting System* (SCF), *National Accounting Plan* (PCN), Financial position, Performance, Ratios.

مقدمة

عرفت العقود الثلاثة الأخيرة سعي عددٍ من المنظمات والهيئات الدولية لتحقيق نوع من التوافق المحاسبي الدولي، بما يتيح تسهيل ولوج الشركات للتمويل الدولي، وتسهيل عملية تجميع وتوحيد القوائم المالية للشركات عابرة الحدود، وخفض تكلفة إعدادها، وجعلها أكثر قابلية للمقارنة، إضافة إلى عوامل ترتبط بالعولمة، وبعض الظواهر الاقتصادية والسياسية الأخرى (لطفي، 2005؛ القاضي وحمدان، 2012؛ الفتلاوي، 2014). وقد عرفت بداية الألفية الجديدة تزايدا كبيرا في وتيرة التوافق المحاسبي الدولي، نتيجة الإصلاحات التي مست هيئة معايير المحاسبة الدولية، والاتفاقيات الدولية والإقليمية التي تمت بين مختلف الهيئات الفاعلة في عملية التنميط المحاسبي الدولي (الحميد، 2009)، مما نتج عنه تبني معايير التقرير المالي الدولية في أغلب دول العالم، رغم اختلاف آليات هذا التبني، إذ تم تطبيقها كما هي في عددٍ من الدول، وذلك على نوع معين من الشركات، كما تم تطوير أنظمة محاسبية مستمدة منها في دول أخرى، بعد تكييفها وفقا لاحتياجات الشركات.

بادرت الجزائر إلى تكييف ممارساتها المحاسبية مع معايير التقرير المالي الدولية، من خلال تبني "النظام المحاسبي المالي" المستنبط منها، والذي بدأ تطبيقه رسميا منذ بداية 2010، ليكون عام 2009 عبارة عن فترة انتقالية. وقد كان هذا التحول المحاسبي نتيجة للتحديات التي فرضتها العوامل السابقة، وما نتج عنها من تزايد موجه التنميط المحاسبي، إضافة إلى مواكبة التطورات الاقتصادية التي شهدتها الجزائر منذ تسعينات

القرن العشرين، والوفاء بمتطلبات الاتفاقيات الدولية والإقليمية؛ وقد أخذ ذلك النظام بعدد من المفاهيم والممارسات التي وردت في معايير التقرير المالي الدولية، لكن هناك بعض الاختلافات بينهما، كما أن "النظام المحاسبي المالي" يستند إلى إصدار المعايير لعام 2003.

يعدّ تبني "النظام المحاسبي المالي" تحولا جوهريا في الممارسة المحاسبية للشركات الجزائرية، نظرا للاختلافات الكبيرة بينه وبين سابقه "المخطط المحاسبي الوطني" الذي كان مطبقا قبل 2009، سواء على مستوى المفاهيم أو على مستوى إجراءات التطبيق العملي. ومن هذا المنطلق جاءت هذه الدراسة بهدف استكشاف التغيرات التي مست القوائم المالية للشركات بعد تبني "النظام المحاسبي المالي"، من خلال مقارنته بـ"المخطط المحاسبي الوطني"، فيما يخص بعض البنود والمؤشرات المالية المهمة، انطلاقا من القوائم المالية لبعض الوحدات الاقتصادية العاملة بالمنطقة الصناعية لمدينة سكيكدة.

مشكلة الدراسة

يسمح التحول المحاسبي من خلال تغيير المرجعية المحاسبية تحقيق مجموعة من الأهداف، أبرزها تحسين جودة القوائم المالية، لما قد يترتب عن ذلك من تغيرات في مكونات القوائم المالية للشركات؛ وعليه فإن إشكالية الدراسة تتمحور حول **مدى وجود تأثير جوهري لتبني "النظام المحاسبي المالي" من طرف الشركات الجزائرية في مكونات**

القوائم المالية للوحدات الاقتصادية العاملة بالمنطقة الصناعية لمدينة سكيكدة، وكانت تساؤلات الدراسة كالآتي:

1) هل نتج عن تبني "النظام المحاسبي المالي" تغيرات جوهرية في المراكز المالية للوحدات الاقتصادية العاملة بالمنطقة الصناعية لمدينة سكيكدة، مقارنة بـ"المخطط المحاسبي الوطني" ؟
2) هل أثر "النظام المحاسبي المالي" في مقاييس الأداء المالي للوحدات الاقتصادية العاملة بالمنطقة الصناعية لمدينة سكيكدة، مقارنة بـ"المخطط المحاسبي الوطني" ؟
3) ما مدى وجود اختلاف بين "النظام المحاسبي المالي" و"المخطط المحاسبي الوطني"، فيما يخص النسب المالية الأساسية للوحدات الاقتصادية العاملة بالمنطقة الصناعية لمدينة سكيكدة ؟

أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من التحولات المحاسبية التي تشهدها عددٌ من الدول، من خلال تبني معايير التقرير المالي الدولية، في ظل تزايد موجة التنميط المحاسبي الدولي، مما يتطلب دراسة مختلف جوانب هذه الظاهرة، ولا سيمّا في البيئات النامية؛ وتندرج أهداف الدراسة ضمن هذا المجال، من خلال المقارنة بين "النظام المحاسبي المالي" و"المخطط المحاسبي الوطني" فيما يخص محتوى القوائم المالية.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى المقارنة بين "النظام المحاسبي المالي" و"المخطط المحاسبي الوطني" فيما يخص مقاييس المركز المالي ومقاييس الأداء المالي والنسب المالية الأساسية للوحدات الاقتصادية العاملة بالمنطقة الصناعية لمدينة سكيكدة، وذلك من أجل استكشاف مدى وجود تأثير جوهري لتطبيق "النظام المحاسبي المالي" في مكونات القوائم المالية للشركات الجزائرية.

فرضيات الدراسة

تنطلق الدراسة من افتراض وجود أثر معنوي لتبني "النظام المحاسبي المالي" في مكونات القوائم المالية للوحدات الاقتصادية العاملة بالمنطقة الصناعية لمدينة سكيكدة.

الفرضية الأولى: هناك اختلاف ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% بين "النظام المحاسبي المالي" و"المخطط المحاسبي الوطني" فيما يخص المراكز المالية للوحدات الاقتصادية المدروسة.

الفرضية الثانية: هناك اختلاف ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% بين "النظام المحاسبي المالي" و"المخطط المحاسبي الوطني" فيما يخص مقاييس الأداء للوحدات الاقتصادية المدروسة.

الفرضية الثالثة: هناك اختلاف ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% بين "النظام المحاسبي المالي" و"المخطط المحاسبي الوطني" فيما يخص النسب المالية الأساسية للوحدات الاقتصادية المدروسة.

الإطار النظري للدراسة

ارتكزت الممارسة المحاسبية للشركات الجزائرية على "المخطط المحاسبي الوطني" منذ عام 1975، بموجب الأمر رقم 75-35 المؤرخ في 29 أبريل 1975، وذلك بعد التخلي عن "المخطط المحاسبي العام" الفرنسي لعام 1947، الذي كان مطبقا منذ الفترة الاستعمارية. وقد عرفت الجزائر تبني "النظام المحاسبي المالي" بموجب القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، الذي حدد هذا النظام وشروط وكيفيات تطبيقه، كما حدد موعد انطلاق تطبيقه بدء من 2009/01/01، لكن ذلك أجل إلى تاريخ 2010/01/01، بموجب المادة 62 من الأمر رقم 02-08، المؤرخ في 24 جويلية 2008.

جاء تبني "النظام المحاسبي المالي" في الجزائر تلبية لعدة متطلبات، وتحقيقا لعدة أهداف، ويتعلق الأمر بـ "تبني الحل الدولي، وتكييف الممارسات المحاسبية مع الممارسات الدولية، حتى يتسنى للمحاسبة الاعتماد على إطار تصوري ومبادئ محاسبية، أكثر انسجاما مع التطورات الاقتصادية، وإنتاج معلومة مالية مفصلة، وتحديد المبادئ التي تسمح بتوجيه الممارسة، مما يحد من مخاطر التلاعب المتعمد وغير المتعمد، ويسهل تدقيق الحسابات" (Ministère des finances, 2010). ويتضح

من ذلك أن هذا النظام جاء لتدارك نقائص "المخطط المحاسبي الوطني"، هذا الأخير تم تبنيه استجابة لمتطلبات المرحلة التي كان يمر بها الاقتصاد الجزائري الموجه، مما جعل هذا المخطط لا يستجيب للتحولات والإصلاحات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر منذ بداية التسعينات؛ كما برزت الحاجة لإصلاحات محاسبية تسمح بمواكبة التحولات المحاسبية على المستوى الدولي، وتساهم في تحسين جودة القوائم المالية، من خلال الحد من ممارسات التلاعب وإدارة البيانات المحاسبية، وتسهيل عمل محافظي الحسابات.

هناك عددٌ من الاختلافات بين "النظام المحاسبي المالي" و"المخطط المحاسبي الوطني"، وفي الأساس هناك فرق جوهري بين "المخطط" و"النظام"، ففي ظل المخطط ينصب الاهتمام على التسجيل المحاسبي، وهو ما كان عليه "المخطط المحاسبي الوطني"، أما في ظل "النظام المحاسبي المالي"، فإلى جانب الاهتمام بعملية التسجيل المحاسبي، من خلال تحديد مخطط الحسابات وكيفية سيرها، هناك اهتمام أيضا بقواعد وطرق التقييم والاعتراف والعرض ومتطلبات الإفصاح، وحتى المبادئ والمفاهيم والخصائص والأهداف المحاسبية؛ وعليه يمكن تحديد ثلاثة مستويات للاختلافات بين "النظام المحاسبي المالي" و"المخطط المحاسبي الوطني"، يتعلق المستوى الأول بالإطار التصوري، ويتعلق المستوى الثاني بقواعد وطرق التقييم والاعتراف والعرض، أما المستوى الثالث فيتعلق بمتطلبات الإفصاح.

تعدّ قواعد وطرق التقييم والاعتراف والعرض أهم مصدر للاختلاف بين المرجعيتين، والتي يتوقع أن ينتج عنها اختلاف بين القوائم المالية المعدة وفقا لهما، إذ تضمن "النظام المحاسبي المالي" عدداً من القواعد والطرق المحاسبية التي لم تكن معهودة من قبل، والمستنبطة أساسا من معايير التقرير المالي الدولية؛ كما يتميز "النظام المحاسبي المالي" بوجود إطار تصوري، بعكس "المخطط المحاسبي الوطني"، والذي يمكن أن يلعب دورا مهما في زيادة مستوى الاختلافات بين المرجعيتين، إذ يسمح بتحديد الفروض والمبادئ الأساسية والمفاهيم والخصائص النوعية، التي تعد أساس اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية، ويساعد في معالجة العمليات التي لا توجد سياسات محاسبية تنطبق عليها، فحسب المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26 ماي 2008، فإن الإطار التصوري يعرف المفاهيم التي تشكل أساس إعداد وعرض القوائم المالية، كالاتفاقيات والمبادئ المحاسبية التي يتعين الالتزام بها، والخصائص النوعية التي يجب توفرها في المعلومات المحاسبية، كما يشكل مرجعا لوضع معايير جديدة، ومن ثم فهو يسمح بتفسير المعايير المحاسبية، وفهم ومعالجة العمليات غير المنصوص عليها.

يمكن عرض أهم الاختلافات في قواعد وطرق التقييم والاعتراف والإدراج والعرض بين "النظام المحاسبي المالي" و"المخطط المحاسبي الوطني"، في الملحق (1).

نظرا للخصائص التي تميز "النظام المحاسبي المالي" مقارنة بسابقه، فإن شكل ومحتوى القوائم المالية للشركات الجزائرية في ظل هذا النظام يفترض أن يختلف عما

كان عليه في ظل "المخطط المحاسبي الوطني". ففي دراسة شملت 26 شركة إسبانية تحولت من تطبيق المخطط المحاسبي الإسباني إلى نظام محاسبي مرتكز على معايير التقرير المالي الدولية، وجد (Callao et al., 2007) أن هذا التحول أدى إلى تغييرات جوهرية في القوائم المالية للشركات الإسبانية، كانت أكثر أهمية بالنسبة للبنود المحاسبية والنسب المالية المرتبطة بقائمة المركز المالي. وفي دراسة مست عينة من الشركات الفرنسية غير المالية، انطلاقا من قاعدة بيانات بنك فرنسا، وجد (Marchal et al., 2007) تأثيرات محدودة في حقوق الملكية (-2%) نتيجة تبني معايير التقرير المالية الدولية، هذه التأثيرات كانت أكثر أهمية بالنسبة للمديونية المالية (+16%)، وكانت معتبرة بالنسبة لصافي الربح أو الخسارة (+38%).

الدراسات السابقة

حظي موضوع التحول المحاسبي باهتمام عددٍ من الدراسات، ولا سيمّا مع بداية الألفية الجديدة، وتوجهت عددٌ من الدول نحو معايير التقرير المالي الدولية. وقد تناولت الدراسات ثلاثة جوانب من الموضوع، يتعلق الجانب الأول بأثر التحول المحاسبي في جودة القوائم المالية، ويتعلق الجانب الثاني بالإطار المؤسساتي والتنظيمي للتحول المحاسبي، أما الجانب الثالث فيتعلق بالآثار الاقتصادية للتحول المحاسبي. وبالنسبة للجانب الأول، فرغم كثرة الدراسات، إلا أنها ارتكزت على أثر التحول المحاسبي في إدارة البيانات المحاسبية، وأثرها في ملاءمة المعلومات المحاسبية، وهناك دراسات قليلة

اهتمت بأثر التحول المحاسبي في محتوى القوائم المالية ومكوناتها، والذي يعدّ موضوع دراستنا هذه.

تعدّ دراسة (Hung and Subramanyam, 2004) من أهم الدراسات في هذا المجال، والتي ركزت على استكشاف أثر تبني معايير التقرير المالي الدولية على القوائم المالية وملاءمتها في الشركات الألمانية، خلال الفترة بين 1998 و2002، وذلك من خلال المقارنة بين بنود القوائم المالية المعدة وفق القواعد المحاسبية الألمانية، وتلك المعدة وفق معايير التقرير المالي الدولية، بالنسبة للشركات نفسها؛ وحسب النتائج فإن إجمالي الأصول والقيمة الدفترية لحقوق الملكية وصافي الدخل شهدت كلها زيادة جوهرية بعد تبني معايير التقرير المالي الدولية مقارنة بالقواعد المحاسبية الألمانية؛ وحسب الباحثين، فإن ذلك يرجع إلى الاختلاف بين القواعد المحاسبية الألمانية، التي تتجه لخدمة أصحاب المصالح (Stockholders)، لذا تعدّ أكثر تحفظا، من خلال اعتمادها على نموذج التكلفة التاريخية، ومعايير التقرير المالي الدولية، التي تتجه لخدمة المساهمين، وتعدّ أقل تحفظا، من خلال اعتمادها على نموذج القيمة العادلة.

أما (Jermakowicz, 2004) فقد اهتم بالتحول نحو تبني معايير التقرير المالي الدولية في بلجيكا، بالتركيز على أثرها في بعض الشركات المدرجة بمؤشر (BEL-20)، إذ أشار المسح الذي أجري إلى أن تبني معايير التقرير المالي الدولية في بلجيكا سوف ينتج عنه تغيير في كيفية تصميم التقارير التشغيلية للشركات، كما يؤدي إلى زيادة قابلية مقارنة وشفافية الحسابات المجمعة لعدد من الشركات؛ وقد اهتمت الدراسة

بتحليل الأثر الكمي في ثلاث شركات، تعدّ الأولى التي تبنت معايير التقرير المالي الدولية عام 2003، وحسب الاستنتاجات فإن التحول كان له تأثير كبير في حقوق الملكية وصافي الدخل.

حاولت دراسة (Aisbitt, 2006) قياس أثر التحول لمعايير التقرير المالي الدولية في حقوق الملكية، واهتمت بالشركات البريطانية المدرجة بمؤشر (FTSE 100) خلال 2005، بلغ عددها 92 شركة؛ وحسب النتائج فإن تغير صافي الأصول كان غير معنوي، لكن هناك تغيرات في بعض بنود قائمة المركز المالي، والتي ترجع لتأثير بعض المعايير. وحسب (Aisbitt, 2006) فإن الممارسة المحاسبية البريطانية تندرج ضمن النموذج المحاسبي نفسه لتطوير معايير التقرير المالي الدولية (النموذج الأنجلوسكسوني)، لذا لا يتوقع المستخدمون تغييرات كبيرة في القوائم المالية، مما يعني إمكانية حدوث تغييرات أكبر في القوائم المالية للشركات في الدول التي تندرج ضمن النموذج القاري الأوروبي.

ركزت دراسة (Cazavan-Jeny and Jeanjean, 2006) على استكشاف الخيارات المحاسبية للشركات الفرنسية غير المالية عند إعداد القوائم المالية المقارنة، وفقا لمعيار التقرير المالي الدولي (IFRS 1)، إذ مست الدراسة 92 شركة مدرجة في مؤشر (SBF 120) خلال 2004 و2005؛ وقد أثبتت الدراسة أن أثر التحول للمعايير الدولية في المؤشرات المالية كان محدودا، إذ سجل تأثير طفيف في إجمالي قائمة المركز المالي، غير أن هيكلها بقي نفسه تقريبا، باستثناء صافي الربح أو الخسارة الذي

سجل زيادة معتبرة بسبب إلغاء اهتلاك الشهرة، كما بينت الدراسة أن الشركات اعتمدت على المعالجات المحاسبية الاختيارية بغرض إلغاء أثر المعالجات المحاسبية الإلزامية في حقوق الملكية، أما الشركات الأكثر استدانة فقد استغلت التحول بغرض زيادة قيمة حقوق الملكية وتحسين معدل مديونيتها.

حاولت دراسة (Perramon and Amat, 2007) تحليل أثر تطبيق معايير التقرير المالي الدولية في قائمة الدخل، إذ أجريت الدراسة على الشركات الإسبانية، بالاعتماد على 28 شركة مدرجة في مؤشر (IBEX-35) خلال 2005، وبالاستناد إلى الاختبارات الإحصائية اللامعلمية. وحسب النتائج هناك اختلاف بين القواعد المحاسبية الإسبانية ومعايير التقرير المالي الدولية فيما يخص صافي الربح، وذلك نتيجة لتطبيق محاسبة القيمة العادلة ومحاسبة المشتقات المالية ومحاسبة الشهرة، غير أن الاختبارات الإحصائية أثبتت أن ذلك الاختلاف لم يكن جوهريا، لأنه لم يكن بالوتيرة نفسها بين الشركات؛ كما أثبتت النتائج أن التغير في صافي الربح لا يرتبط بمعدل الربحية ولا بإجمالي الأصول، مما يعني أن المعايير الدولية يمكن أن تؤثر في الشركات الإسبانية بغض النظر عن حجمها ومستوى ربحيتها.

حاولت دراسة (Silva et al., 2007) قياس أثر تطبيق معايير التقرير المالي الدولية في المعلومات المالية للشركات البرتغالية المدرجة في السوق المالي، وذلك انطلاقا من 39 شركة مدرجة في بورصة لشبونة خلال 2004 و2005؛ وقد أشارت النتائج إلى وجود تغيرات مهمة في مكونات قائمة المركز المالي وقائمة الربح أو الخسارة،

أدت إلى زيادات طفيفة في قيمة الأصول، حقوق الملكية، الالتزامات وصافي الربح أو الخسارة (1,5%، 3,2%، 3,4%، 14,7% على الترتيب)، وبالنسبة للتغيرات في قائمة المركز المالي فقد نتجت في الأساس عن تعديل الأصول المالية الثابتة والديون.

اهتمت دراسة (Stent et al., 2010) بالظاهرة نفسها في نيوزيلندا، من خلال تحليل القوائم المالية لـ 56 شركة مدرجة في السوق المالي، من بينها 16 شركة تبنت معايير التقرير المالي الدولية بشكل طوعي قبل أن يصبح تطبيقها إجباريا في نيوزيلندا، و40 شركة تبنت المعايير بشكل إلزامي؛ وقد تم تحليل البيانات من خلال تحديد التغيرات التي حدثت في بعض البنود والمؤشرات المالية، واختبار مدى دلالتها إحصائيا بالاعتماد على اختبارات الفروق؛ وحسب النتائج فإن 87% من الشركات قد تأثرت قوائمها المالية نتيجة التحول نحو معايير التقرير المالي الدولية، غير أن الوسيط والربيع الوسطي أثبتا أن الأثر كان ضعيفا بالنسبة لأغلب الشركات، وإلى جانب ذلك كان هناك تأثير مهم في النسب المالية.

هدفت دراسة (Păşcan and Ţurcaş, 2012) إلى تحليل وقياس أثر التطبيق الأول لمعايير التقرير المالي الدولية في الأداء المالي للشركات الرومانية، بالاعتماد على المتوسط الحسابي لصافي الدخل بوصفه مقياساً للأداء، إذ شملت الدراسة القوائم المالية المجمعة للشركات المدرجة في بورصة بوخارست خلال 2007، بلغ عددها 14 شركة؛ وقد أشارت النتائج إلى عدم وجود أثر واضح لتطبيق معايير التقرير المالي

الدولية في الأداء المالي للشركات الرومانية، ويرجع ذلك حسب الباحثين إلى اختلاف أحجام الشركات وقطاعات نشاطها وكيفية تبني المعايير (بشكل إلزامي أو اختياري).

هدفت دراسة (Neag, 2014) إلى تحديد الاختلافات الموجودة بين القواعد المحاسبية الرومانية ومعايير التقرير المالي الدولية، وفيما إذا أثرت تلك الاختلافات في تقييم الأداء للشركات، وذلك من خلال دراسة الاختلافات بين المرجعيتين المحاسبيتين فيما يخص حقوق الملكية وصافي الدخل؛ وقد شملت الدراسة 67 شركة مدرجة في بورصة بوخارست خلال 2011، أما النتائج فقد أثبتت وجود تأثير طفيف جدا لمعايير التقرير المالي الدولية في حقوق الملكية وصافي الدخل بالنسبة لجميع الشركات.

اهتمت دراسة (Munteanu et al., 2014) بأثر تبني معايير التقرير المالي الدولية في الشركات الرومانية على المعلومات المالية، إذ أصبحت الشركات الرومانية مطالبة بإعداد قوائمها المالية المنفصلة بالاعتماد على معايير التقرير المالي الدولية بدءاً من عام 2012، وقد شملت الدراسة 56 شركة مدرجة في بورصة بوخارست خلال 2011، على اعتبار أن فترة التحول كانت عام 2011؛ وقد أكدت نتائج الدراسة عدم وجود اختلاف ذي دلالة إحصائية بين القواعد المحاسبية الرومانية ومعايير التقرير المالي الدولية فيما يخص المؤشرات والنسب المالية المدروسة.

حاولت دراسة (عرنوق، 2014) فحص أثر التحول إلى تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم 9 (IFRS 9) "الأدوات المالية: التصنيف والقياس" في قياس الأدوات المالية للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، والتي بلغ عددها أحد عشر

مصرفا؛ وقد توصل الباحث إلى أن التحول إلى تطبيق المعيار (IFRS 9) في المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية لن يؤثر جوهريا في قيمة نتائج أعمال السنوات السابقة للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية في جميع الحالات، لأن قيمة الالتزامات المالية تتماشى مع متطلبات المعيار (IFRS 9).

كما حاولت دراسة (مليجي، 2014) اختبار أثر التحول إلى معايير التقرير المالي الدولية في جودة المعلومات المحاسبية والقيمة السوقية للشركات، وانعكاسات ذلك على قرارات المستثمرين في بيئة الأعمال السعودية، ومن أجل ذلك اعتمدت الدراسة على تحليل التقارير المالية للشركات السعودية المدرجة (11 مصرف و35 شركة تأمين) خلال فترة ما قبل التحول إلى معايير التقرير المالي الدولية (2008)، وفترة ما بعد التحول إليها (2010 حتى 2013). وقد أشارت النتائج إلى وجود تأثير إيجابي لمعايير التقرير المالي الدولية في جودة المعلومات المحاسبية وقيمة الشركات المدرجة، كما أشارت النتائج إلى أن معايير التقرير المالي الدولية تؤثر في قرارات المستثمرين وتوجهاتهم المستقبلية إذ تعطي إشارة إيجابية للمستثمرين عن الأداء المالي للشركة.

اهتمت دراسة (Georgescu et al., 2015) بتحليل أثر تبني معايير التقرير المالي الدولية في القوائم المالية للشركات المدرجة في بورصة بوخارست (BVB)؛ من خلال مقارنة عدة مؤشرات محصل عليها من القوائم المالية المعدة وفقا للقواعد المحاسبية الرومانية، وتلك المعدة وفقا لمعايير التقرير المالي الدولية خلال 2011؛ وقد شملت الدراسة 39 شركة صناعية، واعتمدت على تحليل المحتوى الأساسي (Principal

Component Analysis) واختبار (KMO and Bartlett)؛ وحسب النتائج فإن تبني معايير التقرير المالي الدولية أثر بشكل كبير في القوائم المالية لأغلب الشركات الرومانية، مع اختلاف في مستوى الأثر حسب قطاع الصناعة.

ركزت دراسة (جودي، 2015) على تحليل أثر تطبيق معايير التقرير المالي الدولية في تقييم الأداء المالي في الشركات الجزائرية، بالتركيز على معيار المحاسبة الدولي (IAS 1)، وذلك من خلال دراسة حالة لثلاثة شركات اقتصادية بولاية بسكرة خلال فترة التحول (2010)، ورغم أن النتائج أشارت إلى وجود بعض التغيرات في هيكل القوائم المالية، إلا أن المبالغ المعروضة أثبتت بوضوح عدم وجود تغيرات جوهرية في قيم أغلب البنود والنسب المالية بعد التحول.

هدفت دراسة (الخريسات، 2017) إلى بيان أثر التحول لتطبيق معيار التقرير المالي الدولي (IFRS 15) على الاعتراف بالإيراد من العقود مع الزبائن، وذلك من خلال إجراء دراسة حالة بشركة الاتصالات الأردنية (أورنج) للفترة مابين 2010 و2017؛ وحسب النتائج هناك أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق معيار التقرير المالي الدولي (IFRS 15) مقاسا بالإيراد من السلع والخدمات و أصول العقود، في إجمالي الإيرادات وحقوق الملكية.

مما سبق يتضح أن جميع الدراسات السابقة اهتمت بالتحول المحاسبي نحو معايير التقرير المالي الدولية، إذ تناولت بعضها التحول الاختياري وتناولت الأخرى التحول الإجباري؛ وقد أوضحت جميعها وجود أثر لتبني معايير التقرير المالي الدولية

في القوائم المالية للشركات، لكن أشارت بعض الدراسات إلى أن ذلك الأثر كان معنويا، في حين أشارت دراسات أخرى إلى عدم معنويته.

بالنسبة لهذه الدراسة فقد اهتمت بأثر تحول الشركات الجزائرية إلى تطبيق "النظام المحاسبي المالي" (المستمد من معايير التقرير المالي الدولية) في قوائمها المالية، بالتركيز على فترة التحول التي كانت عام 2009، والتي تتميز بوجود قوائم مالية للشركات معدة وفق المرجعيتين المحاسبيتين في الوقت نفسه، وبالتركيز أيضا على فترة ثلاث سنوات قبل التحول إلى "النظام المحاسبي المالي" (2007 – 2009)، وفترة ثلاث سنوات بعد التحول (2009 – 2011).

طريقة الدراسة وإجراءاتها

1. منهج الدراسة

تستند الدراسة إلى المنهج الوصفي من خلال دراسة حالات محددة من المجتمع، ممثلا في الوحدات الاقتصادية العاملة بالمنطقة الصناعية لمدينة سكيكدة، كما تستند إلى المنهج التحليلي من خلال تفكيك الظاهرة والمقارنة، وتعتمد على الطريقة الإحصائية لاختبار الفرضيات.

2. الوحدات الاقتصادية المدروسة

تم اختيار بعض الوحدات الاقتصادية العاملة بالمنطقة الصناعية لمدينة سكيكدة، بلغ عددها 5 وحدات، إذ تعذر الحصول على القوائم المالية لوحدات أخرى، ولا سيمّا

تلك المتعلقة بفترة التحول، وقد كانت جميع الوحدات صناعية، باستثناء المؤسسة المينائية (EPS)، التي تنشط في مجال الموانئ؛ ليتم بعدها جمع البيانات انطلاقا من القوائم المالية للفترة بين 2007 و2011؛ وتجدر الإشارة إلى أن الوحدات قامت بإعداد قوائم مالية وفق "النظام المحاسبي المالي" وقوائم مالية وفق "المخطط المحاسبي الوطني" خلال 2009 بوصفها سنة التحول، ويمكن توضيح الوحدات المدروسة في الجدول (1).

3. المؤشرات المحاسبية المستخدمة

تم تقسيم فترة الدراسة إلى فترة "المخطط المحاسبي الوطني" (2007 – 2009)، وفترة "النظام المحاسبي المالي" (2009 – 2011)، علما أن 2009 هي فترة التحول؛ ليتم اختيار بعض البنود وحساب بعض المؤشرات لتستخدم بوصفها أساساً للمقارنة بين المرجعيتين، ويمكن توضيحها في الجدول (2).

4. الأدوات الإحصائية المستخدمة

إلى جانب الإحصاء الوصفي، اعتمدت الدراسة على اختبارين إحصائيين لامعلميين، هما (Wilcoxon) و(Mann–Whitney) لفحص فرضيات الدراسة، وذلك بهدف اختبار مدى دلالة الاختلافات بين مجموعتين غير مستقلتين بالنسبة للأول، أو مجموعتين مستقلتين بالنسبة للثاني؛ وفي كلتا الحالتين، يتم قبول الفرض الذي ينص على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مجموعتين، إذا كان مستوى المعنوية للاختبار أقل من مستوى المعنوية المحدد، والعكس صحيح.

تجدر الإشارة إلى بعض الدراسات التي اعتمدت على منهجية مشابهة لمنهجيتنا على غرار دراستي (Callao et al., 2007) و(Perramon and Amat, 2007)، اللتين اهتمتا بتحديد الاختلافات بين معايير التقرير المالي الدولية والقواعد المحاسبية الإسبانية، فيما يخص بعض البنود، واختبار مدى معنوية تلك الاختلافات؛ ودراسة (Hung and Subramanyam, 2004) التي اهتمت بالفروق بين معايير التقرير المالي الدولية والقواعد المحاسبية الألمانية، بالاعتماد على الإحصاء الوصفي؛ أما دراسة (Munteanu et al., 2014)، فكانت منهجيتها الأقرب، إذ اعتمدت على اختبار (Wilcoxon).

نتائج الدراسة

1. الإحصاء الوصفي للبيانات

يوضح الجدول (3) الإحصاء الوصفي للبيانات، وكما يظهر في الجدول بلغ عدد المشاهدات 30 مشاهدة، تمثل 5 شركات خلال 6 سنوات، 3 سنوات قبل تبني "النظام المحاسبي المالي" و3 سنوات بعد ذلك، أي كل شركة خلال كل سنة تعدّ مشاهدة.

نلاحظ من الجدول (3) وجود قيم دنيا سالبة للأموال الخاصة وباقي مقاييس الأداء المالي، مما يعني وجود تفاوت بين الوحدات الاقتصادية فيما يخص الوضعية الصافية والأداء المالي، وبالعودة إلى المدى يتبين أن ذلك التفاوت كان أكبر بالنسبة لمقاييس الأداء. انطلاقا من المتوسطات الحسابية نلاحظ وجود توازن في هيكل

الأصول، إذ كان المتوسطين الحسابيين للأصول غير الجارية والأصول الجارية متساويين تقريبا، في حين كانت حقوق الملكية أكبر من ضعف الالتزامات. بمقارنة المتوسط الحسابي لكل بند مع وسيطه، يتضح أن أغلب البيانات تقع في الجهة اليمنى، وأن توزيعها يأخذ شكل مائل في الاتجاه السالب، ويبتعد عن التوزيع الطبيعي، لذا فإن اختبار الفرضيات يجب أن يتم بالاعتماد على الاختبارات الإحصائية اللامعلمية؛ في النهاية وفيما يخص التشتت، يتبين من الانحراف المعياري أن تشتت البيانات مقبول إلى حد ما، بالنسبة لجميع البنود، إذا ما قورن بالمدى.

يوضح الجدول (4) عناصر المركز المالي لكل وحدة اقتصادية عام 2009، التي تعدّ سنة التحول، والمعدة وفق "المخطط المحاسبي الوطني" و"النظام المحاسبي المالي"، عند إعداد القوائم المالية الأولى وفقا لذلك النظام، حتى تكون نقطة الانطلاق في تطبيقه. ويتبين من البيانات أن وحدة التكرير (RAF1) تعدّ أكبر وحدة من حيث الحجم، تليها المؤسسة المينائية (EPS)، في حين هناك تقارب بين باقي الوحدات؛ كما يتبين وجود تذبذب بين الوحدات فيما يخص التغيرات التي حدثت في هيكل قائمة المركز المالي، وعدم وجود اتجاه معين، وذلك بالنسبة لجميع البنود. إضافة إلى ذلك، يتضح أن التغيرات التي مست إجمالي الأصول ومكوناتها لم تكن معتبرة بالنسبة لجميع الوحدات، باستثناء الزيادة المسجلة في الأصول غير الجارية للمؤسسة المينائية (EPS) بنسبة 38,59%، وهي نفسها الانخفاض المسجل في أصولها الجارية بنسبة 38,47%؛ وبعكس ذلك كانت التغيرات التي شهدها الهيكل المالي لبعض الوحدات

جوهرية، وذلك بالنسبة لوحدة التكرير (RAF1) ووحدة نفطال (NAFTAL)، ويمكن إرجاع ذلك لتأثير الربح أو الخسارة بالنسبة للأموال الخاصة، وتأثير المؤونات والضرائب المؤجلة بالنسبة للالتزامات.

2. اختبار الفرضية الأولى

يلخص الجدول (5) نتائج اختبار (Wilcoxon)، الذي تم إجراؤه من أجل فحص مدى دلالة الفروق الإحصائية بين "المخطط المحاسبي الوطني" و"النظام المحاسبي المالي" فيما يخص بنود المركز المالي، وقد تم إجراء الاختبار على القوائم المالية لدورة 2009، والمعدة وفقا للمرجعيتين المحاسبيتين في الوقت نفسه، على اعتبار أنها فترة انتقالية، لذا تعدّ المجموعتان (PCN) و(SCF) غير مستقلتين؛ ومن الجدول نلاحظ أن متوسط الرتب الموجبة ومتوسط الرتب السالبة كانا متقاربين جدا بالنسبة لجميع بنود المركز المالي، باستثناء إجمالي الأصول (A) أي كان هناك نوع من التباعد بينهما، وتوحي هذه النتائج بعدم وجود اختلافات جوهرية بين "المخطط المحاسبي الوطني" و"النظام المحاسبي المالي" فيما يخص المركز المالي للوحدات الاقتصادية؛ وبالعودة إلى مستويات المعنوية المحسوبة لاختبار (Wilcoxon) نلاحظ أنها كانت أكبر من 5% بالنسبة لجميع البنود، وهو ما يثبت أن الفروق المسجلة في القوائم المالية الانتقالية لعام 2009 بين "المخطط المحاسبي الوطني" و"النظام المحاسبي المالي"، فيما يخص بنود المركز المالي للوحدات الاقتصادية المدروسة، غير معنوية إحصائيا وفقا لاختبار (Wilcoxon).

يلخص الجدول (6) نتائج اختبار (Mann–Whitney)، الذي تم إجراؤه من أجل فحص مدى دلالة الفروق الإحصائية بين "المخطط المحاسبي الوطني" و"النظام المحاسبي المالي" فيما يخص بنود المركز المالي، وذلك بعد تقسيم فترة الدراسة إلى، فترة "المخطط المحاسبي الوطني" (2007 – 2009)، ورمزها في الجدول هو (0)، وفترة "النظام المحاسبي المالي" (2009 – 2011)، ورمزها في الجدول هو (1)، لذا تعدّ المجموعتين المحصل عليهما مستقلتين؛ ومن الجدول يتضح أن متوسطي الرتب للمجموعتين كانا جد متقاربين بالنسبة لجميع البنود، وبما أن مستوى المعنوية لاختبار (Mann–Whitney) كان أكبر من 5% بالنسبة لجميع البنود، يمكن القول بأن الفروق المسجلة بين "المخطط المحاسبي الوطني" و"النظام المحاسبي المالي" فيما يخص بنود المركز المالي غير دالة إحصائيا.

انطلاقا من نتائج الاختبارين الإحصائيين يتبين عدم صحة **الفرضية الأولى**، مما يعني عدم وجود اختلاف ذو دلالة إحصائية عند مستوى 5% بين "النظام المحاسبي المالي" و"المخطط المحاسبي الوطني" فيما يخص المركز المالي للوحدات الاقتصادية العاملة بالمنطقة الصناعية لمدينة سكيكدة.

3. اختبار الفرضية الثانية

يلخص الجدول (7) نتائج اختبار (Wilcoxon)، المستخدم لفحص مدى وجود فروق دالة إحصائيا بين "المخطط المحاسبي الوطني" و"النظام المحاسبي المالي" فيما يخص مقاييس الأداء المالي، والمطبق على المجموعتين غير المستقلتين من القوائم

المالية لدورة 2009، مجموعة (PCN) ومجموعة (SCF). ومن الجدول، نلاحظ أن المتوسطين الحسابيين للرتب الموجبة والسالبة كانا متقاربين جدا بالنسبة لكل من الربح أو الخسارة (RN) والربح أو الخسارة من العمليات التشغيلية (RE)، غير أنهما كانا متباعدين أكثر بالنسبة للفائض الإجمالي للاستغلال (EBE)؛ أما اختبار (Wilcoxon) فلم يكن معنويا بالنسبة لمقاييس الأداء الثلاث، إذ بلغ مستوى المعنوية للاختبار 0,138 بالنسبة الربح أو الخسارة والربح أو الخسارة من العمليات التشغيلية، وبلغ 0,5 بالنسبة للفائض الإجمالي للاستغلال، وهو أكبر بكثير من مستوى 5%، في جميع الحالات؛ وتدل هذه النتائج على عدم وجود اختلافات جوهرية بين "المخطط المحاسبي الوطني" و"النظام المحاسبي المالي"، فيما يخص الربح أو الخسارة والربح أو الخسارة من العمليات التشغيلية والفائض الإجمالي للاستغلال للوحدات الاقتصادية المدروسة، وفقا لنتائج اختبار (Wilcoxon).

إلى جانب اختبار (Wilcoxon)، تم الاعتماد على اختبار (Mann–Whitney) الموضحة نتائجه في الجدول (8)، من أجل فحص مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المجموعتين المستقلتين، مجموعة "المخطط المحاسبي الوطني" (0)، ومجموعة "النظام المحاسبي المالي" (1)، فيما يخص مقاييسالأداء المالي، وذلك خلال فترة الدراسة التي قسمت إلى فترتين كما أشرنا سابقا.

من الجدول (8) يتبين أن متوسط الرتب لمجموعة "المخطط المحاسبي الوطني" كان أكبر من متوسط الرتب لمجموعة "النظام المحاسبي المالي" بالنسبة لجميع

المقاييس، غير أنهما كانا متقاربين؛ وبما أن مستوى المعنوية لاختبار (Mann–Whitney) كان أكبر من 5% بالنسبة لجميع المقاييس، يتضح عدم وجود اختلافات جوهرية بين "المخطط المحاسبي الوطني" و"النظام المحاسبي المالي"، فيما يخص الربح أو الخسارة والربح أو الخسارة من العمليات التشغيلية والفائض الإجمالي للاستغلال.

تسمح نتائج اختباري (Wilcoxon) و(Mann–Whitney) بدحض **الفرضية الثانية**، ومن ثمَّ يمكن القول: بأنه لا يوجد اختلاف ذي دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% بين "النظام المحاسبي المالي" و"المخطط المحاسبي الوطني" فيما يخص مقاييس الأداء للوحدات الاقتصادية العاملة بالمنطقة الصناعية لمدينة سكيكدة.

4. اختبار الفرضية الثالثة

على غرار الفرضيتين السابقتين تم الاعتماد على اختبار (Wilcoxon)، لفحص مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المجموعتين غير المستقلتين من القوائم المالية لدورة 2009، مجموعة "المخطط المحاسبي الوطني" (PCN)، ومجموعة "النظام المحاسبي المالي" (SCF). ويتضح من الجدول وجود تقارب بين متوسطي الرتب الموجبة والرتب السالبة بالنسبة لجميع النسب المالية، أما مستويات المعنوية لاختبار (Wilcoxon) فكانت أكبر بكثير من مستوى المعنوية 5% بالنسبة لجميع النسب المالية، وبناء على هذه النتائج يمكن القول: بأن الفروق المسجلة بين "المخطط المحاسبي الوطني" و"النظام المحاسبي المالي" فيما يخص النسب المالية الأساسية كانت غير معنوية، وفقا لنتائج اختبار (Wilcoxon).

يلخص الجدول (10) نتائج اختبار (Mann–Whitney) بالنسبة للنسب المالية الأساسية، والتي لا تختلف عن النتائج السابقة، إذ كان متوسط الرتب لمجموعة "المخطط المحاسبي الوطني" ومتوسط الرتب لمجموعة "النظام المحاسبي المالي" متقاربين، كما كان مستوى المعنوية لاختبار (Mann–Whitney) أكبر من 5%، بالنسبة لجميع النسب المالية، باستثناء معدل العائد على الأصول (ROA)، أين كان الاختبار معنويا عند مستوى 5%، إذ بلغ مستوى المعنوية 1,4%، وكان متوسط الرتب لمجموعة "المخطط المحاسبي الوطني" أكبر من متوسط الرتب لمجموعة "النظام المحاسبي المالي"؛ وانطلاقا من هذه النتائج، يمكن الحكم بعدم وجود اختلافات جوهرية بين "النظام المحاسبي المالي" و"المخطط المحاسبي الوطني" فيما يخص النسب المالية الأساسية للوحدات الاقتصادية المدروسة.

وفقا لنتائج الاختبارين (Wilcoxon) و(Mann–Whitney) يتبين عدم صحة **الفرضية الثالثة**، وعليه لا يوجد أي اختلاف ذي دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% بين "النظام المحاسبي المالي" و"المخطط المحاسبي الوطني" فيما يخص النسب المالية الأساسية للوحدات الاقتصادية العاملة بالمنطقة الصناعية لمدينة سكيكدة.

5. مناقشة النتائج

هناك جانبان يتطلبان التفسير فيما يخص نتائج الدراسة، يتعلق الجانب الأول بالتناقض المسجل بين نتائج الإحصاء الوصفي ونتائج الاختبارات الإحصائية اللامعلمية، فرغم التغيرات المسجلة بعد تبني "النظام المحاسبي المالي"، فيما يخص

بعض المؤشرات المدروسة، مقارنة بـ"المخطط المحاسبي الوطني"، إلا أن الاختبارات الإحصائية أثبتت عدم وجود اختلافات ذات دلالة إحصائية بين المرجعيتين المحاسبيتين، باستثناء الاختلاف المعنوي إحصائيا فيما يخص معدل العائد على الأصول (ROA)؛ ويمكن إرجاع ذلك إلى تذبذب التغيرات المسجلة بين مختلف الشركات، التي لم تأخذ اتجاها ووتيرة محددين، إذ كانت موجبة بالنسبة لبعض الشركات وسالبة بالنسبة للأخرى، كما أنها لم تكن جوهرية بالنسبة لأغلب الشركات؛ وهو ما يتفق مع نتائج (Perramon and Amat, 2007).

أما الجانب الثاني فيتعلق بعدم تسجيل أي أثر ذي دلالة إحصائية لـ"النظام المحاسبي المالي" في المؤشرات المدروسة، رغم الاختلافات الموجودة بين هذا النظام و"المخطط المحاسبي الوطني"، سواء فيما يخص المفاهيم والمبادئ، أو فيما يخص طرق وقواعد الاعتراف والتقييم والإدراج والعرض، ويمكن تفسير ذلك بعدم تطبيق أغلب تلك المفاهيم والمبادئ والطرق والقواعد، التي جاء بها "النظام المحاسبي المالي" من طرف الشركات، والاكتفاء بالناحية الشكلية، من خلال التركيز على مخطط الحسابات.

في هذا الصدد، يرى مدير التكوين بـ"الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات" الجزائرية أن "النظام المحاسبي المالي" تم فهمه بشكل خاطئ، ومن ثمَّ هو غير مطبق في الغالب، سواء في الشركات الكبيرة أو الصغيرة، باستثناء مخطط الحسابات؛ كما أشار إلى عددٍ من المفاهيم وقواعد مازالت مهملة، على غرار الإطار التصوري، الملحق، عقود الإيجار، والتوحيد المحاسبي، والإدماج المحاسبي، والاهتلاك وفق طريقة المكونات،

والمدة النفعية، وخسائر تدني القيمة عن الأصول العينية والمعنوية... إلخ (Benarab, 2017).

من جهته، أكد (Boufeldja, 2016) على وجود تطبيق جزئي لتعليمات "النظام المحاسبي المالي"، بسبب عدم ملاءمته لواقع الاقتصاد الجزائري، الذي يتكون في غالبيته من مؤسسات صغيرة ومتوسطة، والتي تهتم بالجانب الضريبي فقط، مما يؤثر بشكل كبير في اختيار القواعد والطرق المحاسبية، على غرار الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة... إلخ، وهو ما أدى إلى صعوبة تطبيق بعض المفاهيم والاتفاقيات، بوصفه مبدأ "تغليب الجوهر الاقتصادي على الشكل القانوني"؛ إضافة إلى بعض المشاكل الأخرى، والمتعلقة بغياب أسواق نشطة، وصعوبة تحديد معدلات الخصم، مما يحد من تطبيق عدد من الطرق والقواعد المحاسبية للتقييم؛ كما أشارت (Tahri, 2014) إلى عدم تطبيق طريقة القيمة العادلة في الشركات الجزائرية، والتي تعدّ من أهم أسس التقييم في "النظام المحاسبي المالي".

الاستنتاجات

أشارت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- وجود بعض التغيرات في المركز المالي والأداء المالي والنسب المالية الأساسية للوحدات الاقتصادية العاملة بالمنطقة الصناعية لمدينة سكيكدة، بعد تبني "النظام المحاسبي المالي" مقارنة بـ"المخطط المحاسبي الوطني"، وفقا لنتائج الإحصاء الوصفي.

- كانت التغيرات المسجلة في المركز والأداء المالي والنسب المالية للوحدات الاقتصادية العاملة بالمنطقة الصناعية لمدينة سكيكدة، بعد تبني "النظام المحاسبي المالي"، جذ متذبذبة وغير مستقرة بين مختلف الشركات بالنسبة لأغلب المؤشرات، كما أنها كانت غير جوهرية في أغلب الحالات.
- كانت الاختلافات المسجلة بين "النظام المحاسبي المالي" و"المخطط المحاسبي الوطني"، فيما يخص بنود المركز المالي ومقاييس الأداء المالي والنسب المالية الأساسية للوحدات الاقتصادية العاملة بالمنطقة الصناعية لمدينة سكيكدة، غير دالة إحصائيا عند مستوى 5%.
- هناك اختلاف وحيد بين "النظام المحاسبي المالي" و"المخطط المحاسبي الوطني"، كان معنويا، ويتعلق الأمر بمعدل العائد على الأصول، الذي كان دالا إحصائيا عند مستوى معنوية 5%.

انطلاقا من النتائج المتوصل إليها يمكن الإجابة عن إشكالية الدراسة، كالآتي:

لم ينتج عن تبني "النظام المحاسبي المالي" من طرف الشركات الجزائرية تأثير جوهري في مكونات القوائم المالية للوحدات الاقتصادية العاملة بالمنطقة الصناعية لمدينة سكيكدة.

يمكن إرجاع نتائج الدراسة إلى عدة عوامل، أبرزها:

- صغر حجم عينة الدراسة، التي ضمت 5 وحدات اقتصادية فقط، وذلك راجع لتعذر الحصول على قوائم مالية تخص سنة التحول لتطبيق النظام المحاسبي المالي، من وحدات اقتصادية أخرى.

- تذبذب وتيرة واتجاه التغيرات المسجلة بعد تبني "النظام المحاسبي المالي" بين مختلف الشركات، مما يدل على اختلاف آليات ومراحل التحول لتطبيق النظام من طرف الوحدات الاقتصادية المدروسة.
- عدم تطبيق أغلب المفاهيم والمبادئ والطرق والقواعد والاتفاقيات، التي جاء بها "النظام المحاسبي المالي" من طرف الشركات الجزائرية، والاكتفاء بالناحية الشكلية، من خلال التركيز على تغيير مخطط الحسابات، وذلك باعتراف عدد من المهنيين والممارسين. ويرجع ذلك إلى عدم ملاءمة "النظام المحاسبي المالي" لبيئة الشركات الجزائرية، إذ تعدّ أغلبها منشآت صغيرة ومتوسطة الحجم، في حين تم استنباط عدد من متطلبات "النظام المحاسبي المالي" من معايير التقرير المالي الدولية، هذه الأخيرة يفترض تطبيقها من طرف الشركات الكبيرة المدرجة في الأسواق المالية.

تتفق نتائج الدراسة مع (Perramon and Amat, 2007)، (Cazavan-Jeanjean, 2006)، (Păşcan and Ţurcaş, 2012)، (Neag, Jeny and Jermakowicz, 2014)، و(Stent et al., 2010). وتختلف النتائج مع دراسة (Hung and Subramanyam, 2004)، وأعمال (Silva et al., 2004) و(Munteanu et al., 2014)، و(Georgescu et al., 2015).

التوصيات

أهم التوصيات التي يمكن الخروج بها من هذه الدراسة:

- ينبغي على محافظي الحسابات القيام بدورهم على أكمل وجه عند المصادقة على حسابات الشركات الجزائرية، والتأكد من أن جميع المفاهيم والطرق والقواعد المحاسبية قد تم تطبيقها فعلا على البنود والأحداث الاقتصادية التي تنطبق عليها، خاصة وأن التنظيم قد ألزمهم بضرورة المصادقة على عملية التحول نحو تطبيق "النظام المحاسبي المالي"، وإعداد تقرير خاص بذلك.
- يجب على المسؤولين عن عملية التوحيد المحاسبي في الجزائر مراعاة واقع البيئة الاقتصادية الجزائرية، عند تحديد المفاهيم والطرق والقواعد المحاسبية واجبة التطبيق من طرف الشركات عند إعداد القوائم المالية، حتى تتوافق مع خصوصياتها سواء من حيث الحجم أو الطبيعة، وتستجيب لمتطلبات الاتصال المالي فيها، مما يجعها قابلة للتطبيق.
- نظرا لطبيعة النسيج الاقتصادي الجزائري، الذي يتميز بغلبة المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم يتعين على المسؤولين عن عملية التوحيد المحاسبي في الجزائر إعادة صياغة "النظام المحاسبي المالي"، بالاستناد إلى معيار التقرير المالي الدولي للمنشآت الصغير ومتوسطة الحجم (IFRS for SMEs)، حتى تتمكن أغلب الشركات من تطبيقه، ومطالبة الشركات كبيرة الحجم والمدرجة في السوق المالي تطبيق معايير التقرير المالي الدولية (IFRS).

- يمكن للدراسات المستقبلية في الموضوع اختيار بنود جزئية من قائمة المركز المالي، وفحص مدى حدوث تغيرات فيها بعد التحول المحاسبي، لأن هذه الدراسة اختارت بنوداً مجمعة؛ وفي هذا الصدد نوصي الدراسات اللاحقة بالتركيز على: الأصول المحصل عليها وفق عقود الإيجار التمويلي، مصاريف التطوير والأصول المعنوية الأخرى المطورة داخليا، العلامات التجارية والأصول المعنوية الأخرى المقتناة، والمخزونات، والأوراق المالية.
- ينبغي على الدراسات اللاحقة في الموضوع زيادة حجم العينة، ودراسة أكبر عدد ممكن من الشركات، لزيادة موثوقية النتائج.
- ضرورة استكشاف المفاهيم والمبادئ والطرق والقواعد والاتفاقيات المحاسبية، التي جاء بها "النظام المحاسبي المالي"، وغير المطبقة من طرف الشركات الجزائرية، وأسباب ذلك.
- ضرورة استكشاف واقع "النظام المحاسبي المالي" في الشركات الجزائرية، من خلال استقصاء الصعوبات التي تواجه الإدارة عند تطبيق تعليمات ذلك النظام، والحلول الكفيلة بتجاوزها.
- دراسة مدى ملاءمة "النظام المحاسبي المالي"، الذي تم استنباط أغلب تعليماته من معايير التقرير المالي الدولية (نسخة 2003)، مع المحيط الداخلي والخارجي للشركات الجزائرية.

المراجع

1. المراجع باللغة العربية

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية (1975)، الأمر رقم 75-35 المؤرخ في 29 أبريل 1975، الجريدة الرسمية، العدد 37، الصادر بتاريخ 9 ماي 1975، 502-506.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية (2007)، القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، الجريدة الرسمية، العدد 74، الصادر بتاريخ 25 نوفمبر 2007، 3-6.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية (2008)، الأمر رقم 02-08، المؤرخ في 24 جويلية 2008، الجريدة الرسمية، العدد 42، الصادر بتاريخ 27 جويلية 2008.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية (2008)، المرسوم التنفيذي رقم 08-156، الجريدة الرسمية، العدد 27، الصادر بتاريخ 28 ماي 2008، 11-15.
- الحميد، عبد الرحمن بن إبراهيم (2009). *نظرية المحاسبة*. ط1، الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية.
- الخريسات، براءة شاهين (2017). *أثر التحول لتطبيق المعيار IFRS 15 على الاعتراف بالإيراد من العقود مع العملاء (دراسة حالة شركة الاتصالات الأردنية – أورنج –)*. (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.
- الفتلاوي، ليلى ناجي مجيد (2014). أهمية التوافق مع المعايير المحاسبية الدولية للمحاسبة في النشاط الزراعي. *مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية*، *16*(2)، 185-201.
- القاضي، حسين وحمدان، مأمون (2012). *المحاسبة الدولية ومعاييرها*. سوريا: منشورات جامعة دمشق.

- عرنوق، بهاء غازي (2014). أثر التحول إلى تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 في قياس الأدوات المالية للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية (دراسة تطبيقية). *مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية*، *30*(1)، 561-584.
- لطفي، أمين السيد (2005). *نظرية المحاسبة (منظور التوافق الدولي)*. الإسكندرية: الدار الجامعية.
- مليجي، مجدي عبد الحكيم (2014). أثر التحول إلى معايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المحاسبية وقيمة الشركات المسجلة في بيئة الأعمال السعودية (دراسة نظرية تطبيقية). *مجلة المحاسبة والمراجعة*، *2*(2)، 1-50.
- جودي، محمد رمزي (2015). *أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على تقييم الأداء المالي في المؤسسات الجزائرية –المعيار المحاسبي الدولي 1 عرض القوائم المالية– دراسة حالة لمجموعة من المؤسسات*. (رسالة دكتوراه غير منشورة)، جامعة محمد خيضر – بسكرة، الجزائر.

2. المراجع باللغة الإنجليزية

- Aisbitt, S. (2006). Assessing the Effect of the Transition to IFRS on Equity: The Case of the FTSE 100. *Accounting in Europe*, *3*, 117-133.
- Callao, S., Jarne, J. I., & Laínez, J. A. (2007). Adoption of IFRS in Spain: Effect on the comparability and relevance of financial reporting. *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*, *16*, 148-178.
- Georgescu, I. E., HuĠanu cãs Toma, L., & Afrăsinei, M. (2015). Analysis of the impact of adopting the IFRS by the companies listed on BVB. *Procedia Economics and Finance*, *20*, 259-267.

- Hung, M., & Subramanyam, K. R. (2004). Financial Statement Effects of Adopting International Accounting Standards: The Case of Germany. available at: http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.622921 (See on: 19/08/2017).
- Jermakowicz, E. K. (2004). Effects of adoption of international financial reporting standards in Belgium: The evidence from BEL-20 companies. *Accounting in Europe*, *1*, 51-70.
- Munteanu, A., Brad, L., Ciobanu, R., & Dobre, E. (2014). IFRS adoption in Roman: the effects upon financial information and its relevance. *Procedia Economics and Finance*, *15*, 288-293.
- Neag, R. (2014). The effects of IFRS on net income and equity: evidence from Romanian listed companies. *Procedia Economics and Finance*, *15*, 1787-1790.
- Păşcan, I. D., & Ţurcaş, M. (2012). Measuring the impact of first-time adoption of International Financial Reporting Standards on the performance of Romanian listed entities. *Procedia Economics and Finance*, *3*, 211-216.
- Perramon, J., & Amat, O. (2007). IFRS Introduction and its Effect on Listed Companies in Spain. Available at: http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.1002516 (See on: 20/08/2017).
- Silva, F., Couto, G., & Cordeiro, R. (2007). Measuring the Impact of International Financial Reporting Standards (IFRS) in Firm Reporting: The Case of Portugal. *CEEAplA Working paper No. 02/2007*, Universidade dos Açores.

- Stent, W., Bradbury, M., & Hooks, J. (2010). IFRS in New Zealand: effects on financial statements and ratios. *Pacific Accounting Review*, *22*(2), 92-107.

3. المراجع باللغة الفرنسية

- Benarab, N. (2017). Echanges fructueux autour du Système comptable financier. Interview avec Boubir, D., *Partenaires*, *27*, 22-23.
- Boufeldja, K. (2016), L'application du système comptable financier, *Al-Bashaer Economic Journal*, *6*, 292-295.
- Cazavan-Jeny, A., & Jeanjean, T. (2009). IFRS1: « Il faut tout changer pour que rien ne change », *Comptabilité - Contrôle - Audit*, *1*(15), 105-131.
- Marchal, S., Boukari, M., & Cayssials, J. L. (2007). L'impact des normes IFRS sur les données comptables des groupes français cotés. *Bulletin de la Banque de France*, *163*, 27-42.
- Ministère des finances (2010). Instruction No. 02, du 29 Octobre 2009, portant première application du Système Comptable Financier.
- Tahri, E. (2014). Enjeux d'utilité de la juste valeur : application aux entreprises publiques algériennes. *Revue nouvelle économie*, 11(2), 45-56.

الملاحق

الملحق (1): أهم الاختلافات بين "النظام المحاسبي المالي" و"المخطط المحاسبي الوطني" فيما يخص قواعد وطرق التقييم والاعتراف والعرض.

البنود	المعالجه في ظل "المخطط المحاسبي الوطني"	المعالجة في ظل "النظام المحاسبي المالي"
مصاريف التأسيس	تدرج كاصول غير جارية وتهتلك خلال مدة لا تتجاوز 5 سنوات	تدرج كأعباء في الدورة التي حدثت فيها
الشهرة	تدرج كاصل غير جاري وتهتلك استثنائيا، ولا تخضع لتدني القيمة	تدرج كاصل غير جاري وتهتلك خلال مدة لا تتجاوز 20 سنة، وتخضع لتدني القيمة
مصاريف التطوير والبرمجيات المطورة داخليا	تدرج كأعباء في الدورة التي حدثت فيها	تدرج كاصول غير جارية عند توفر الشروط المطلوبة، وتهتلك خلال مدتها النفعية، وتخضع لتدني القيمة
الأصول المعنوية المقتناة	تدرج كاعباء في الدورة التي حدثت فيها، باستثناء حقوق الملكية الصناعية والتجارية (البراءات والرخص والعلامات والأسماء التجارية)	تدرج كأصول غير جارية وتهتلك بشكل منتظم خلال مدتها النفعية، وتخضع لتدني القيمة
قطع الغيار ومعدات الصيانة	تدرج كاصول غير جارية او كاعباء في الدورة التي حدثت فيها، حسب أهميتها النسبية	تدرج كأصول غير جارية أو كأعباء في الدورة التي حدثت فيها، حسب وتيرة استخدامها
الأصول المرتبطة بالبيئة والأمن	تدرج كأصول غير جارية وتهتلك بشكل منتظم	تدرج كاصول غير جارية إذا كانت تزيد من منافع الأصول التي ترتبط بها، وتدرج كأعباء جارية في الدورة التي حدثت فيها في حالة العكس
النفقات اللاحقة المتعلقة بالأصول العينية والمعنوية	تدرج كأعباء في الدورة التي حدثت فيها	تدرج كاصول غير جارية إذا كانت تزيد من منافع التثبيت، وتدرج كأعباء في الدورة التي حدثت فيها في حالة العكس
إدراج الأصول وفقا لمكوناتها	غير مرخص استخدام طريقة المكونات	استخدام طريقة المكونات إجباري
عقود الإيجار	لا يتم الاعتراف بالاصول غير الجارية المحصل عليها في إطار عقود الإيجار	الاعتراف بالاصول غير الجارية المحصل عليها مقابل إدراج خصوم غير جارية، واهتلاكها خلال عمرها الاقتصادي او مدة العقد أيهما أقل
عقود الإنشاء	لم يتم تحديد طريقة المحاسبة عنها	يتم المحاسبة عنها وفقا لطريقة نسبة الإنجاز
امتيازات المرفق العمومي	لا يتم الاعتراف بالأصول غير الجارية المحصل عليها في إطار عقود الامتياز	الاعتراف بالاصول غير الجارية المحصل عليها في إطار عقود الامتياز، واهتلاكها في حالة شراء حق الامتياز، أو إطفائها مقابل حقوق مانح الامتياز في حالة الحصول على الحق مجانا
التقييم اللاحق للأصول العينية والمعنوية	تدرج بالتكلفة مطروحا منها الاهتلاكات (لا يمكن أن تخضع لتدني القيمة أو إعادة التقييم)	يمكن أن تقيم وفق طريقة التكلفة وتخضع لتدني القيمة، ويمكن أن تقيم وفق طريقة إعادة التقييم

الاهتلاك	يعتمد على المدة الاستعمالية، ولا يمكن استخدام طريقة الاهتلاك الحقيقي، ويمكن استرجاع الاهتلاكات، ويمكن تشكيل مخصصات استثنائية	يعتمد على المدة النفعية، ويمكن استخدام طريقة الاهتلاك الحقيقي، ولا يمكن استرجاع الاهتلاكات، ولا يمكن تشكيل مخصصات استثنائية للاهتلاك
الضرائب المؤجلة	لا يتم الاعتراف بأي أصول أو خصوم ضريبية مؤجلة	الاعتراف بالاصول والخصوم الضريبية المؤجلة الناتجة عن الفروق المؤقتة بين الأساس الضريبي للأصل أو الخصم وقيمته المحاسبية
تقييم الأوراق المالية	لا يمكن استخدام طريقة القيمة العادلة	إمكانية استخدام طريقة القيمة العادلة من خلال حقوق الملكية بالنسبة للأوراق المالية المتاحة للبيع، وطريقة القيمة العادلة من خلال الربح والخسارة بالنسبة للأوراق المالية بغرض المتاجرة
التغير في التقديرات والطرق المحاسبية	لم يرد ذكر أي شيء بهذا الخصوص	يتم المحاسبة عن التغير في التقديرات المحاسبية بأثر مستقبلي، وإمكانية التغير في الطرق المحاسبية بأثر رجعي

لملحق (2)

الجدول (1): الوحدات الاقتصادية المدروسة.

اسم الوحدة	الرمز	الرمز بالفرنسية/الإنجليزيه	الطبيعه
مركب GL1K	GL1K	Gas Liquefaction No. 1 of Skikda	وحدة تابعة لسوناطراك
منصة تكرير البترول	RAF1	Raffinerie (Refinery) No. 1	وحدة تابعة لسوناطراك
شركة صوميك	SOMIK	Société de Maintenance Industrielle de Skikda (Industrial Maintenance Company of Skikda)	شركة مساهمة عمومية
نفطال - وحدة سكيكدة	NAFTAL	Naftal	شركة مساهمة عمومية
المؤسسة المينائية لسكيكدة	EPS	Entreprise Portuaire de Skikda (Skikda Port Company)	شركة مساهمة عمومية

الجدول (2): المؤشرات المحاسبية المستخدمة.

	الاسم	الرمز	طريقة الحساب او المصدر
	إجمالي الاصول	A	ماخوذ مباشرة من قائمة المركز المالي
	الاصول غير الجارية	IMMO	ماخوذ مباشرة من قائمة المركز المالي
المركز المالي	الاصول الجارية	AC	ماخوذ مباشرة من قائمة المركز المالي
	حقوق الملكية	CP	ماخوذ مباشرة من قائمة المركز المالي
	الالتزامات	D	ماخوذ مباشرة من قائمة المركز المالي

	الفائض الإجمالي للاستغلال	EBE	ماخوذ مباشرة من قائمة الدخل
الأداء المالي	الربح او الخسارة من العمليات التشغيلية	RE	مأخوذ مباشرة من قائمة الدخل
	الربح او الخسارة	RN	ماخوذ مباشرة من قائمة الدخل
	نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول	CP/A	حقوق الملكية مقسومة على إجمالي الأصول
	نسبة الاصول غير الجارية إلى الأصول	IMMO/A	الإصول غير الجارية مقسومة على إجمالي الأصول
النسب المالية	نسبة حقوق الملكية إلى الالتزامات	CP/D	حقوق الملكية مقسومة على الالتزامات
	العائد على الأصول	ROA	الربح او الخسارة من العمليات التشغيلية مقسومة على إجمالي الأصول
	العائد على حقوق الملكية	ROE	الربح او الخسارة على حقوق الملكية

الجدول (3): نتائج الإحصاء الوصفي للبيانات.

الوحدة: مليون دينار جزائري

	N	Minimum	Maximum	Mean	Median	Std. Deviation
A	30	591,54	34010,15	11274,83	7727,61	9642,51
IMMO	30	175,34	16227,82	5618,57	4508,75	4848,79
AC	30	183,04	18596,09	5656,26	3950,22	5383,03
CP	30	-13825,04	31918,83	6325,07	5600,41	9156,85
D	30	365,09	9186,16	3072,18	2311,20	2175,41
EBE	30	-1788,73	46756,21	5055,04	1349,01	11542,22
RE	30	-3577,74	43895,67	4011,89	601,54	11248,08
RN	30	-3624,41	43859,54	3943,07	512,82	11310,68

A: إجمالي الأصول؛ IMMO: الأصول غير الجارية؛ AC: الأصول الجارية؛CP: حقوق الملكية؛ D: الالتزامات؛
EBE: الفائض الإجمالي للاستغلال؛ RE: الربح أو الخسارة من العمليات التشغيلية؛ RN: الربح أو الخسارة

الجدول (4): التغيرات التي مست هيكل قائمة المركز المالي لكل وحدة اقتصادية.

الوحدة: مليون دينار جزائري

	الوحدات الاقتصادية	إجمالي الأصول	التغير (%)	الأصول غير الجارية	التغير (%)	الأصول الجارية	التغير (%)	الأموال الخاصة	التغير (%)	الالتزامات	التغير (%)
PCN	**GL1K**	7582,73		3414,59		4168,13		5695,14		1449,72	
	RAF1	31317,37		16227,82		15089,56		-13825,04		1282,87	
	SOMIK	4594,42		610,84		3983,57		1286,19		2949,77	
	NAFTAL	5074,60		4825,13		249,47		4630,91		1038,39	
	EPS	13749,22		7124,82		6624,40		7733,59		9186,16	

SCF	**GL1K**	7872,48	3,82	3999,93	17,14	3872,56	-7,09	6422,88	12,78	1449,60	-0,01
	RAF1	31601,84	0,91	15758,01	-2,90	15843,83	5,00	29432,70	-312,89	2169,14	69,08
	SOMIK	4642,09	1,04	678,18	11,02	3963,91	-0,49	1536,12	19,43	3107,44	5,35
	NAFTAL	4712,13	-7,14	4461,13	-7,54	250,99	0,61	-525,94	-111,36	5238,07	404,44
	EPS	13950,38	1,46	9874,49	38,59	4075,89	-38,47	7997,82	3,42	5952,56	-35,20

الجدول (5): نتائج اختبار (Wilcoxon) بالنسبة لبنود المركز المالي.

		N	Mean Rank	Sum of Ranks	Z	Asymp. Sig. (2-tailed)
A_SCF - A_PCN	Negative Ranks	1	5,00	5,00	-,674[a]	,500
	Positive Ranks	4	2,50	10,00		
	Ties	0				
	Total	5				
IMMO_SCF - IMMO_PCN	Negative Ranks	2	2,50	5,00	-,674[a]	,500
	Positive Ranks	3	3,33	10,00		
	Ties	0				
	Total	5				
AC_SCF - AC_PCN	Negative Ranks	3	3,33	10,00	-,674[b]	,500
	Positive Ranks	2	2,50	5,00		
	Ties	0				
	Total	5				
CP_SCF - CP_PCN	Negative Ranks	1	4,00	4,00	-,944[a]	,345
	Positive Ranks	4	2,75	11,00		
	Ties	0				
	Total	5				
D_SCF - D_PCN	Negative Ranks	2	2,50	5,00	-,674[a]	,500
	Positive Ranks	3	3,33	10,00		
	Ties	0				

	Total	5				

a. Based on negative ranks; b. Based on positive ranks.

الجدول (6): نتائج اختبار (Mann-Whitney) بالنسبة لبنود المركز المالي.

	SCF	N	Mean Rank	Sum of Ranks	Mann-Whitney U	Asymp. Sig. (2-tailed)
A	0	15	14,33	215,00	95,000	,468
	1	15	16,67	250,00		
	Total	30				
IMMO	0	15	13,60	204,00	84,000	,237
	1	15	17,40	261,00		
	Total	30				
AC	0	15	15,67	235,00	110,000	,917
	1	15	15,33	230,00		
	Total	30				
CP	0	15	13,47	202,00	82,000	,206
	1	15	17,53	263,00		
	Total	30				
D	0	15	13,60	204,00	84,000	,237
	1	15	17,40	261,00		
	Total	30				

A: إجمالي الأصول؛ IMMO: الأصول غير الجارية؛ AC: الأصول الجارية؛CP: حقوق الملكية؛ D: الالتزامات؛

الجدول (7): نتائج اختبار (Wilcoxon) بالنسبة لمقاييس الأداء المالي.

		N	Mean Rank	Sum of Ranks	Z	Asymp. Sig. (2-tailed)
EBE_SCF - EBE_PCN	Negative Ranks	4	50,2	,0010	-,674[a]	500,
	Positive Ranks	1	,005	,005		
	Ties	0				
	Total	5				
RE_SCF - RE_PCN	Negative Ranks	4	3,25	13,00	-1,483[a]	,138
	Positive Ranks	1	2,00	2,00		
	Ties	0				
	Total	5				
RN_SCF - RN_PCN	Negative Ranks	4	3,25	13,00	-1,483[a]	,138
	Positive Ranks	1	2,00	2,00		

Ties	0				
Total	5				

a. Based on negative ranks.

الجدول (8): نتائج اختبار (Mann-Whitney) بالنسبة لمقاييس الأداء المالي.

	SCF	N	Mean Rank	Sum of Ranks	Mann-Whitney U	Asymp. Sig. (2-tailed)
EBE	0	15	17,73	266,00	79,000	,165
	1	15	13,27	199,00		
	Total	30				
RE	0	15	18,33	275,00	70,000	,078
	1	15	12,67	190,00		
	Total	30				
RN	0	15	18,13	272,00	73,000	,101
	1	15	12,87	193,00		
	Total	30				

EBE: الفائض الإجمالي للاستغلال؛ RE: الربح او الخسارة من العمليات التشغيليه؛ RN: الربح أو الخسارة

الجدول (9): نتائج اختبار (Wilcoxon) بالنسبة للنسب المالية الأساسية.

		N	Mean Rank	Sum of Ranks	Z	Asymp. Sig. (2-tailed)
CP/A_SCF – CP/A_PCN	Negative Ranks	1	4,00	4,00	-,944[a]	,345
	Positive Ranks	4	2,75	11,00		
	Ties	0				
	Total	5				
IMMO/A_SCF - IMMO/A_PCN	Negative Ranks	2	2,00	4,00	-,944[a]	,345
	Positive Ranks	3	3,67	11,00		
	Ties	0				
	Total	5				
CP/D_SCF – CP/D_PCN	Negative Ranks	1	4,00	4,00	-,944[a]	,345
	Positive Ranks	4	2,75	11,00		
	Ties	0				
	Total	5				
ROA_SCF - ROA_PCN	Negative Ranks	4	3,25	13,00	1,483[b]	,138

	Positive Ranks	1	2,00	2,00		
	Ties	0				
	Total	5				
ROE_SCF - ROE_PCN	Negative Ranks	2	2,50	5,00	-,674[a]	,500
	Positive Ranks	3	3,33	10,00		
	Ties	0				
	Total	5				

a. Based on negative ranks; b. Based on positive ranks.

الجدول (10): نتائج اختبار (Mann-Whitney) بالنسبة للنسب المالية الأساسية.

	SCF	N	Mean Rank	Sum of Ranks	Mann-Whitney U	Asymp. Sig. (2-tailed)
CP/A	0	15	13,47	202,00	82,000	,206
	1	15	17,53	263,00		
	Total	30				
IMMO/A	0	15	13,73	206,00	86,000	,272
	1	15	17,27	259,00		
	Total	30				
CP/D	0	15	13,73	206,00	86,000	,272
	1	15	17,27	259,00		
	Total	30				
ROA	0	15	19,47	292,00	53,000	,014
	1	15	11,53	173,00		
	Total	30				
ROE	0	15	17,00	255,00	90,000	,351
	1	15	14,00	210,00		
	Total	30				

CP/A: نسبة حقوق الملكية؛ IMMO/A: نسبة الأصول غير الجارية؛ CP/D: نسبة الاستقلالية المالية؛ ROA: العائد على الأصول؛ ROE: العائد على حقوق الملكية